

مجلّة الواحات للبحوث والدراسات
ردمد 7163- 1112 العدد 4 (2009) : 247 - 270
http://elwahat.univ-ghardaia.dz

معالم الريادة في التأسيس لمنهج ضبط النصوص وتحقيقها عند المسلمين

د/ عز الدين كشنيط - المركز الجامعي - تمنراست

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا مُحَمَّد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد ...

لقد خصّ الباري عزّ وجل كل أمة بحظها من أصناف الهداية وادّخر لهذه الأمة أعظم نعمة وأكرم حكمة، فخصّهم بكتاب لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وجعله الحبل الموصل إليه من دون كل الحبال، وخصّهم برسول كريم أقدره—بفضله—على حمل ما لا تطيق الجبال. وكما خصّ الله تعالى هذه الأمة بهذا الكتاب وهذا النبي، فقد خصّهما الله بفضله؛ فانتدب لهما خدما من أسياد الرجال، فهذا يلزم نبيّه بشبع بطنه، وهذان يحملهما شديد الحرصِ على التناوب بين الغرس والدرس لئلاّ يفوتهما من العلم والحكمة فعل أو قول أو حال.

وممّا اختصّ به بعضهم دون بعض تتبُّع التنزيل بالاستظهار في الصدور، والتقييد في السّطور، وقد أمدّ الله تعالى في تلك الثلة ببركته فأحكمت الصنعة، وأمدّت بها من خلفها، حتى أثمرت منهجا فريدا وفنّا جديدا في ضبط نقل النصوص وتحقيقها.

فهذا فنّ برع فيه المسلمون، وأسسوا مبادئه، وأحكموا أبحاثه، وسبروا أغواره، ولهم فيه اليد الطولى، ومرجع ذلك كله هو أنّهم حملة رسالة، مكلفون بتبليغها كما جاءت، وتلك حاجة ألجأتهم إلى ابتكار مباحث هذا العلم ومناهجه، ليتخذوا منه وسيلة لحفظ دينهم أوّلا، ثمّ استثمروه —بعد ذلك— في نقل تراثهم، وسأذكر في ثنايا هذا البحث المقتضب —إن شاء الله— من مظاهر ذلك الضبط والتحقيق ما يشفي شغف المستشرف

المستعجل، وأمّا إيفاء السابقين حقوقهم ببيان ما بذلوه من جهود في مباحث هذا الفن فلا سبيل إليه إلا في سفرٍ مفرد، وإنّما أقتصر هنا على عجالة أبيّن فيها أهمّ مظاهر فنّ التحقيق والضبط في نقل المسلمين لنصوصهم، في أوّل أمرهم مشيرا إلى ما آل إليه أمره إلى عهد ابن الصّلاح، ليتبيّن جليّا صدق دعوى سبق علماء المسلمين إلى المنهج القويم في تحقيق النصوص المنقولة بين أجيالهم وضبطها... هذا المنهج الذي قامت دعاوى المستشرقين على سبق الغربيين إليه ظلما وبهتانا.

ونستهل هذا البحث بوقفة وجيزة نلج بها موضوع البحث ببيان شيء من الدوافع والدواعي التي أسهمت في اهتمام علماء الأمّة من متقدّمين ومتأخرين بمسألة ضبط النقول، ليكوِّنوا بذلك لبنات فنّ التحقيق والضبط، وأذكر منها ما يأتي:

1- إنّ أوّل ما نزل من القرآن هي الآيات الخمس من سورة العلق؛ قال تعالى:[*اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ (1) خَلَقَ الإِنسَانَ مِنْ عَلَقٍ (2) اقْرَأْ وَرَبُّكَ الأَكْرَمُ (3) الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ (4) عَلَّمَ الإِنسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ (5)*]، وإنّ كتابا يضمّ (6236) آية تتصدّرها كلمةٌ فيها الأمر بالقراءة، وتبتدئ بالإشادة بالقراءة والقلم –آلة الكتابة– والعلم الذي هو حصيلة لهما، كاف في الدلالة على هذا الأمر عند هذه الأمّة.

2- أمر النّبي (ص) بكتابة القرآن والعناية به، بل والاقتصار على كتابته –في أوّل الأمر– دون الحديث، إيحاء قويٌّ ودافع كافٍ لتزاحمهم على سماعه وحفظه وكتابته.

3- إن ما سبق إنزاله وبيانه من الكتب السابقة قد لحقه التحريف والتغيير، وأُعملت فيه الأيادي والأقلام، وقد قبّح الله تعالى فعل أهل الكتاب بتحريفهم كتبه فقال:[فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ لَعنَّاهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَاسِيَةً يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِ وَنَسُواْ حَظًّا مِّمَّا ذُكِّرُواْ](المائدة من الآية13)، وقال أيضا يخاطب المؤمنين:[أَفَتَطْمَعُونَ أَن يُؤْمِنُواْ لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلاَمَ اللهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِن بَعْدِ ما عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ] (البقرة75)، ومن هذا الواقع المرير وقع في نفوس الصّحابة رضي الله عنهم ومن جاء بعدهم حرصٌ عجيب على المحافظة على القرآن الكريم، وعناية فائقة في التدقيق في نقل بيانه المتجلي في السنّة النبوية الشّريفة، فتحريف الأمم السابقة لكتبها، وأقوال أنبيائها، وما استحقوه من الذم

والوعيد قد دفع هذه الأمة إلى المبالغة في الاحتراز لنصوص دينها؛ لئلا تقع فيما وقعت فيه تلك الأمم، فسارعت إلى تلقي كتاب ربّها بالحفظ استظهارا وكتابة، والعناية بأدقّ تفاصيله، حتى لم يجرؤ أحد على تغيير الرسم الذي كتب به القرآن بين يدي رسول الله (ص)، فضلا عن التغيير في المضمون.

4- ورود الكثير من الأحاديث النّبوية في فضل تعلّم القرآن وتعليمه، وكذلك في تبليغ السنّة؛ فمما ورد في القرآن قوله (ص):"خيركم من تعلّم القرآن وعلّمه"[(1)]، وقوله(ص): "الماهر بالقرآن مع السفرة الكرام البررة،"[(2)] وقوله:" يقال لصاحب القرآن: اقرأ وارتق ورتل كما كنت ترتل في الدنيا؛ فإن منزلتك عند آخر آية تقرأ بها."[(3)] وقوله:" منْ قرأ حرفاً من كتاب الله فله به حسنة، والحسنة بعشر أمثالها؛ لا أقول (الم) حرف، ولكن ألف حرف، ولام حرف، وميم حرف"[(4)] وقوله(ص):"بلّغوا عني ولو آية..."[(5)]وغير ذلك كثير.

5- ومما ورد في فضل حفظ السنّة قوله(ص):" نظّر الله امرءا سمع مقالتي فوعاها ثم أدّاها كما سمعها، فربّ مبلّغ أوعي من سامع."[(6)] ومدحُه(ص) حملة العلم من بعده بقوله:" وإنّ العلماء ورثة الأنبياء، وإنّ الأنبياء لم يورّثوا دينارا ولا درهما ورّثوا العلم فمن أخذه أخذ بحظ وافر."[(7)]

6- تحذيره(ص) من الكذب عليه، والتغليظ في ذلك بقوله:"من كذب عليّ متعمّدا فليتبوّأ مقعده من النار"[(8)]، وقوله:"من حدّث عني بحديث يرى أنّه كذب فهو أحد الكاذبين."[(9)] والحديث الأول منهما يكفي عن كل ما ذكرناه من الأسباب الدافعة لعلماء هذه الأمّة على التّحرّي والتّدقيق في كل ما تنسبه إلى نبيّها(ص) من قول أو فعل أو تقرير، والذي نتج من ذلك كله دقّةٌ بالغةٌ في نقل الأحاديث النبوية خصوصا، وآثار السلف عموما، لأن الكذب والتّقوّل على الناس غير جائز في كل حال.

7- إنّ نصوص هذا الدين أمانة، ونقل بعض هذه النصوص نقلا مهلهلا يذهب بشيء من رونقه فضلا عن أحكامه، وفي ذلك خيانة للأمانة.

8- ثمّ إنّ وعيَ علماء هذه الأمّة أنّهم يتعاملون مع كلمات الله القدسية ومع الوحي المنزّل جعل مسألة الضبط والتحقيق في نقل تلك النصوص عندهم واجبا دينياً، وقضية مقدّسة.

9- فالوازع على ضبط نصوص الوحيين، والتّحقيق في نقلهما عند المسلمين كان محايثاً لوجودهما، مستمرّا مع من جاء بعدهم إلى اليوم بحمد الله تعالى. وبعد هذا فإنّ النظر في تاريخ تدوين العلوم الإسلامية، والتأمّل في تلك النّقول يجعلنا نجزم بأن فنّ الضبط والتحقيق في كتابة النصوص ونقلها قد نشأ وتأسّس بين يدي رسول الله(ص)، ثمّ تطوّر في عصر الصّحابة حسب ما دعت إليه الحاجة، ولْنُلْقِ نظرة فاحصة على منهج المسلمين في توثيق نصوص القرآن وضبطها في المبحث الآتي:-

المبحث الأول: مظاهر ضبط النصوص وتحقيقها في نقل القرآن.

أولا:- مظاهر الضبط في نقل القرآن في العهد النبوي: إذا كان التحريف قد طال الكتب السماوية السابقة فلأنه تعالى قد أوكل حفظها إليهم فقال:[*...بِمَا اسْتُحْفِظُواْ مِن كِتَابِ اللهِ*] (المائدة من الآية44)، فلمّا تعلّقت مشيئته بإنزال كتاب الأخير الذي جعله الهداية لما تبقى من الزمان تكفّل الله تعالى بحفظه، فجمعه في صدر نبيّنا محمّد(ص) وحفظه من التبديل وقال: [*إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ*] (الحجر9).

وقد اقتضت حكمته تعالى -في دنيا الأسباب- أن يهيئ لهذا الجمع وذاك الحفظ أسبابهما؛ فيسّر للنبي(ص) ثلّة من خيرة أصحابه اتّخذهم كتبةً لما ينزل عليه من الوحي. وأشهر من انتدب لذلك الخلفاء الأربعة وزيد بن ثابت وأبيّ بن كعب، وأبان بن سعيد، وثابت بن قيس، وحنظلة بن الربيع، وخالد بن سعيد بن العاص؛ فكانوا يكتبون القرآن على ما توفر لديهم من العسب واللخاف والرّقاع والأكتاف والأقتاب والكرانيف[10] وغيرها من وسائل الكتابة آنئذ. وكان النبي(ص):" إذا نزل عليه شيء دعا بعض من كان يكتبه فقال: ضعوا هذه الآيات في السورة التي يذكر فيها كذا وكذا."[11]

والتحق النبي (ρ) بربه والقرآن على حاله؛ قد استظهرته الصّدور، واحتوته السطور، وكان لكل صحابي حظه من الحفظ والكتابة.

ثانيا:– مظاهر الضبط في العهد الرّاشدي: لمّا ولي الصديق (τ) –وكان ما كان من حروب الردّة– عزم على جمع القرآن في مصحف واحد، فانتدب لذلك زيد بن ثابت.

وقد روى البخاريّ القصة كاملة في صحيحه عن زيد بن ثابت، وفيها قوله:" وقال أبو بكر: إنك رجل شاب عاقل لا أتهمك، وقد كنت تكتب الوحي لرسول الله (ص) فتتبع القرآن واجمعه، قال زيد: ... فتتبعت القرآن أجمعه من العسب واللّخاف وصدور الرجال، حتى وجدت آخر التوبة:[لقد جاءكم ...الآية مع أبي خزيمة الأنصاري –الذي جعل النبي(ص) شهادته بشهادة رجلين– لم أجدها مع أحدٍ غيره، فألحقتها في سورتها، فكانت الصحف عند أبي بكر حتى توفّاه الله، ثم عند عمر حتى قبض، ثم عند حفصة بنت عمر"[(12)] فكان ذلك هو الجمع الأول للقرآن، وكان ذلك العمل هو القدر المحتاج إليه في تلك المرحلة، وكان لكثير من الصحابة مصاحفهم الخاصّة كعلي وابن مسعود وغيرهم، مع أنّ جلّ اعتمادهم –حينئذ– كان على حفظهم.

فلما وليَ عثمان(ر)، واتسعت بلاد الإسلام، واعتنقه الأعاجم، دبّ اللّحن إلى قراءة القرآن، فكان ذلك مناسبة لإنجاز المرحلة الثّانية، وهي إعادة كتابة ذلك المصحف، والنسخ منه، وإبطال العمل بغيره، ليكون النسخة الرسمية للعالم الإسلامي، وقد كُتب خاليا من الشكل والنّقط، وتعمّدوا شيئا من التّغاير في رسم بعض النُّسخ لتكون مُحتملة للقراءات القرآنية المتواترة الشائعة في تلك الأمصار.

ولْنتأمّل خلاصة ذلك فيما يرويه البخاري في صحيحه، فقد روى عن أنس بن مالك أن عثمان فزع لأخبار حذيفة بن اليمان(ر) من اختلاف بعض من رأى في قراءة القرآن، يقول أنس(ر):" فأرسلَ عثمان إلى حفصة أن أرسلي إلينا الصُّحف ننسخها في المصاحف ثم نردها إليك. فأرسلت بها إليه، فأمر زيد ابن ثابت وعبد الله بن الزبير وسعد بن أبي وقاص وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام فنسخوها في المصاحف. قال عثمان للرهط القرشيين الثلاثة: إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن فاكتبوه

بلسان قريش فإنما نزل بلسانهم؛ ففعلوا حتى إذا نسخوا الصحف في المصاحف رد عثمان الصحف إلى حفصة، وأرسل في كل أفق بمصحف مما نسخوا، وأمر بما سواه من القرآن في كل صحيفة أو مصحف أن يحرق."[13] وهكذا يكون عثمان (ر) قد درأ مفسدة عظيمة، بجمعه المسلمين على رسم مصحف مجمع عليه.

وهذه –بلا شكّ– عملية تحقيق ثانية كُلّفت بها لجنة أشرف عليها الخليفة الراشد عثمان(ر)، ولم يكن مقصوده فيها مجرّد جمع نصوص القرآن في مصحف واحد، بل تعدّى إلى إرادة جمْع المصاحف في مصحف مُجمع عليه، وجمْع المسلمين على مصحف جامع للقراءات الثابتة عن النّبي (ص)، وتخليص المصحف من بعض ما اختلط به من تعليق الحفاظ كالقراءات التفسيرية، وما نُسخ لفظه وتمسّك به صاحبه، في مصاحف الصحابة، وغير ذلك.

قال الزركشي:" واعلم أنه قد اشتهر أن عثمان هو أول من جمع المصاحف، وليس كذلك. بل أول من جمعها في مصحف واحد الصديق، ثم أمر عثمان حين خاف الاختلاف في القراءة بتحويله منها إلى المصاحف."[14]

يقول القاضي أبو بكر الباقلاني في كتابه (الانتصار لنقل القرآن) الفرق بين المقصدين في الجمعين:"لم يقصد عثمان قصد أبي بكر في جمع نفس القرآن بين لوحين، وإنّما قصد جمعهم على القراءات الثابتة المعروفة عن النبي (ص)، وإلغاء ما ليس كذلك، وأخذهم بمصحف لا تقديم فيه ولا تأخير، ولا تأويل أُثْبت مع تنزيل، ومنسوخ تلاوته كتب مع مثبت رسمه، ومفروض قراءته وحفظه؛ خشية دخول الفساد والشبهة على من يأتي بعدُ."[15]

وتأمّل –رحمك الله– العبارتين (ولا تأويل أُثْبت مع تنزيل، ومنسوخ تلاوته كتب مع مثبت رسمه)، وهو ما يحاوله أهل التّحقيق المعاصرين من الوقوف على آخر ما استقر عليه المؤلِّف في كتابٍ معيّنٍ؛ فقد يمليه مرّةً، ثمّ يمليه ثانيا وثلثا، ويكون آخر تلك النّسخ هي ما استقرّ عليه المؤلف في مسائل الكتاب.

وذلك هو سبب اتّفاقهم على تولية زيد على تلك اللجنة، لأنّه شهد العرضة الأخيرة التي عرضها النبيّ (ص) على جبريل عليه السلام، ورُوي أنّ زيدا عرض القرآن على النّبي(ص) في العام الذي توفاه الله فيه مرتين كما سيأتي، وهو السّبب في عدم الاعتماد على أبيّ بن كعب(ر) ومصحفِه؛ لأنّه كان يقول: (لا أدع شيئًا سمعته من رسول الله).[16]

وقد أجْمل البيهقي مراحل التحقيق الثلاثة فقال:" وقد رُوينا عن زيد بن ثابت أن التأليف كان في زمن النبي(ص)، ورُوينا عنه أن الجمع في المصحف كان في زمن أبى بكر، والنّسخ في المصاحف في زمن عثمان، وكان ما يجمعون وينسخون معلوما لهم بما كان مثبتا في صدور الرجال، وذلك كله بمشورة منْ حضَرهُ من الصحابة، وارتضاه علي بن أبي طالب وحمِد أثره فيه."[17]

ثالثا:– زيادة الاحتياط بالشّكل والنقط: ثمّ تلا تلك المراحل مرحلة تحلية ذلك النّص المجمع عليه بضوابط أخرى اقتضتها الضرورة، إذ لمّا كان الرسم العثماني خاليا من الإعجام بالنقط والشكل كان غير الحفّاظ من المسلمين ممن يعتمد على الكتابة عرضة للتصحيف والتحريف، فكان ذلك دافعا لنشأة ضرب آخر من جوانب الضّبط، وهو تشكيل المصحف وتنقيطه، وقد تطور هذا الجانب بين أيادي العلماء حتى ألّفت فيه الكتب الكثيرة أشهرها كتاب (المحكم في نقط المصاحف) لأبي عمرو الداني الذي ذكر فيه ما أثر عن المتقدمين في النقط، ومن ابتدأ به أولا، ومن كرهه منهم، ومن ترخص فيه، إلى غير ذلك مما يُضاف إليه ويتصل به؛ من ذكر رسم فواتح السور، ورؤوس الآي، والخموس، والعشور، ومن أبى ذلك، ومن أجازه.[18]

فنقل أبو عمرو بسنده عن الأوزاعي أنّه قال:" سمعت يحي بن أبي كثير يقول: كان القرآن مجردا في المصاحف، فأوّل ما أحدثوا فيه النقط على الياء والتاء، وقالوا: لا بأس به؛ هو نور له، ثم أحدثوا فيها نقطا عند منتهى الآي، ثم أحدثوا الفواتح والخواتم."[19]

وقد اختلفوا في أوّل من نقط المصاحف للناس؛ فقيل: يحي بن يعمر وقيل: نصر بن عاصم الليثي بأمر من الحجاج بن يوسف الثقفي[19*]، والأشهر أنّه أبو الأسود الدّؤلي؛ فقد

روى الداني عن سفيان الثوري أنّه سمع أبا عبيدة معمر بن المثنى يقول:" أول من وضع النحو أبو الأسود الدولي ثم ميمون الأقرن، ثم عنبسة الفيل، ثم عبدالله بن أبي إسحاق."[20]

قال أبو عمرو الداني:"وكل هؤلاء قد نقطوا، وأخذ عنهم النقط، وحفظ وضبط وقيّد وعمل به، واتبع فيه سنتهم واقتدى فيه بمذاهبهم."[*20] قال أبو عمرو:" يحتمل أن يكون يحيى ونصر أول من نقطاها للناس بالبصرة وأخذا ذلك عن أبي الأسود إذ كان السابق إلى ذلك والمبتدئ به وهو الذي جعل الحركات والتنوين لا غير."[**20]

وأما كيفية ذلك فقد رووا عن أبي الأسود الدؤلي أنّه لما عزم على نقط المصحف اختار له كاتبا حاذقا وقال له: خذ المصحف وصبغا يخالف لون المداد، فإذا فتحت شفتي فانقط واحدة فوق الحرف، وإذا ضممتهما فاجعل النقطة إلى جانب الحرف، وإذا كسرتهما فاجعل النقطة في أسفله، فإن اتبعت شيئا من هذه الحركات غنة فانقط نقطتين، فابتدأ بالمصحف حتى أتى على آخره.[***20] ثمّ انتهى ذلك كله إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي، فزاد فيه قال الداني:"جعل على الحرف المشدد ثلاث شبهات، وأخذه من أول شديد، فإذا كان خفيفا جعل عليه خاء وأخذه من أول خفيف. وقال أبو الحسن بن كيسان قال مُحَمَّد بن يزيد: الشكل الذي في الكتب من عمل الخليل، وهو مأخوذ من صور الحروف؛ فالضمة واو صغيرة الصورة في أعلى الحرف، لئلا تلتبس بالواو المكتوبة. والكسرة ياء تحت الحرف. والفتحة ألف مبطوحة فوق الحرف."[****20]

وقد نقل أبو عمرو بسنده عن الأوزاعي عن قتادة أنّه كان يقول:" بدؤوا فنقطوا ثم خمّسوا ثم عشّروا."[*****20] ثم قال:" هذا يدل على أن الصحابة وأكابر التابعين رضوان الله عليهم هم المبتدئون بالنقط ورسم الخموس والعشور؛ لأن حكاية قتادة لا تكون إلا عنهم، إذ هو من التابعين، وقوله (بدؤوا إلى آخره) دليل على أن ذلك كان عن اتفاق من جماعتهم، وما اتفقوا عليه أو أكثرهم، فلا شكول في صحّته، ولا حرج في استعماله، وإنما أخلى الصدر منهم المصاحف من ذلك ومن الشكل من حيث أرادوا الدلالة على بقاء السعة في اللغات، والفسحة في القراءات التي أذن الله تعالى لعباده في الأخذ بها، والقراءة بما شاءت منها فكان الأمر على ذلك إلى أن حدث في الناس ما أوجب نقطها وشكلها..."[21]

والذي نخلص إليه من هذه المراحل :-

- إذا علمنا أنّ المقابلة أو معارضة هي أهمّ مظاهر فنّ تحقيق النصوص وضبطها، وهي: عرض المسموع أو المكتوب على أصله من سماع أو كتابة، فإنّنا نجد المثال المُحتذى في ذلك واضحا فيما نُقل عن النّبي(ص) أنّه " كان يعرض القرآن على جبريل في كلّ سنة مرّة، فلمّا كانت السّنة التي قُبض فيها عرضه عليه مرّتين."[(22)] فكان ذلك أول عرض للمسموع على أصله المسموع في الإسلام.

وقد حالت أمّية النّبي(ص) –لحكمة ربّانية– دون مباشرته كتابة القرآن بنفسه، وننبّه ههنا إلى أنّ سماعه (ص) من جبريل (عليه السلام) كان سمعا واعيا كما هو واضح في عبارته الشريفة في وصف كيفية الوحي"فيفصم عني وقد وعيت عنه ما قال.."[(23)] وهو ما يُشترط في العارض في المقابلة.

فإذا تجاوزنا ذلك العرض إلى ما بعده وقفنا على عرضٍ ثانٍ؛ وهو ما كان يقوم به كتبة الوحي من قراءة ما كتبوا على النّبيّ (ص) عند الفراغ من كتابة ما أملاه عليهم مما نزل من الوحي؛ وههنا نصّ يتوجّب علينا إيراده هنا والتأمّل فيه والتعليق عليه لما فيه من تصوير لتفاصيل عمل أحد أولئك الكتبة وهو زيد بن ثابت، فقد نُقل عنه قوله:" كنت أكتب الوحي عند رسول الله (ص)، وكان إذا أُنزل عليه أخذته برْحاء شديدة، وعرق عرقا مثل الجمان، ثم سريّ عنه، فكنت أدخل عليه بقطعه القتب أو كسره، فأكتب وهو يُملي عليَّ، فما أبرح حتى تكاد تنكسر رجلي من ثقل القرآن وحتى أقول لا أمشي على رجل أبدا، فإذا فرغت قال: اقرأه! فأقرأه، فإن كان فيه سقط أقامه، ثم أخرجُ به إلى الناس."[(24)]

وفي هذا النّص فوائد يحسن التنبيه عليها؛ منها أنّ الكتابة كانت مُزامنة للنّزول، ومنها أن الكتابة كانت بين يدي النّبي (ص) ومن إملائه، وأنّه كان يأمر الكاتب بقراءة ما كتب بعد فراغه ليقيم ما يقع في الكاتب عادة من السقط أو السهو، ثمّ يُبلّغ للناس. وليس لما ذكره زيد رضي الله عنه هنا من تسمية تصدق عليه سوى تسميته بالعرض على الشيخ أو قل هي المقابلة عينها.

وقد ذكر أبو عبد الرحمن السّلمي(رحمه الله) أنّ زيد بن ثابت(ر)كان قد قرأ على

رسول الله(ص) في العام الذي توفّاه الله فيه مرّتين.[25] وذلك ما ميّز زيداً عن غيره من كتبة الوحي، فقد شهد العرضة الأخيرة التي تجلّى فيها النصّ القرآني في هيئته النهائية؛ وذلك ما دعا أبا بكرٍ (ر)، أن ينتدبه لجمع نصوص القرآن المكتوبة، مع عرضها على ما استظهروه من صدور الحفظة، وهكذا من أوّله إلى آخره.

إنّ بداية العناية بضبط كلمات القرآن كانت في آخر عهد الصّحابة وكبار التّابعين، فضبطوا الشكل المبيّن لإعرابها، ووضعوا النقاط على حروفها ليزول إمكان التصحيف فيها، ثم أحدثوا نقطا عند منتهى الآي لبيان رءوسها وفواصلها ومعانيها، ووضعوا علامات لأخماس القرآن وأعشاره.

وتلك عناية لم تقع لكتاب قط في القديم ولا في الحديث، وكفى عناية وضبطا لهذا الكتاب أنهم قد وضعوا لكلّ جانب من جوانبه مؤلفات عدّة تختص بضبطه، فألّفوا في رسمه، وألّفوا في إعجامه، وألّفوا في فواصله وعدّ آياته، وألّفوا في تغاير قراءاته، وما يقبل منها مما لا يُقبل، وكيفيّة النّطق به وتجويده، وألّفوا في وقفه وابتدائه، وألّفوا في معرفة غريبه ومبهماته، وغير ذلك من أصناف العناية مما يطول ذكره، فهل وقعت عينٌ، أو طرق سمعٌ مثل هذه العناية ومثل هذا التحقيق والضبط البالغ في نقل هذا الكتاب الكريم؟!

المبحث الثاني: مظاهر ضبط النصوص وتحقيقها في نقل السنّة: ترجع أهمّية فن الضبط واهتمام المحدِّثين به إلى ما شرطوه لصحة النّقل من شروط فقالوا: يشترط لصحّة النقل اتصال السّند بنقل العدول الضابطين (ضبط الصدر وضبط السطر) من غير شذوذ ولا علة. والذي يخص هذا الفن من هذه الشروط كلها هي صفة ضبط الكتاب؛ أي تثبّت الراوي وتحرّيه فيما يكتب من حسن خط، ودقة نقل، وندرة تصحيف أو وهم، ومقابلة، وغير ذلك مما سيأتي ذكره.

وسنمهّد للكلام عن ذلك بالردّ على فِريتين أُلصقتا بالمحدّثين القدماء؛ إحداهما دعوى تأخر عهد كتابة الحديث وتأخر عملية النّقد، والثانية دعوى قصور منهجهم النّقدي على جانب السند دون المتن، ثم أذكر في النقطة الثالثة بعض التجليات العملية لمفاهيم

المصطلحات الحديثية والحديثة في فن تحقيق النصوص وضبطها في ممارسات المتقدمين من أهل الحديث.

أولا:– بداية كتابة السنّة ونقدها: يتردّد على كثير من الألسنة –عن حسن نية أو ربّما عن سوء نية– ما زعمه المستشرقون من أن الحديث بقي مائتي سنة غير مكتوب، ثم قرر المحدثون –بعد هذه المدة الطويلة– جمعه، وصاروا يأخذون عمن سمعوا الأحاديث دون تمييز، ونكتفي لرد تلك الدعوى تقرير ما يأتي:

(أ)– إن تدوين الحديث قد بدأ منذ العهد الأول في عصر النبي(ص)، وقد شمل قسماً كبيراً من الحديث، والمطالع للكتب المؤلفة في رواة الحديث يجد نصوصا تاريخية ثابتة، مبثوثة في تراجمهم، تثبت كتابتهم للحديث بصورة واسعة جداً، تدل على انتشار التدوين وكثرته البالغة، في عصر الصحابة والتابعين، ولا يغرّنك استشهادهم بما ورد من النهي عن كتابة الحديث في عهده (ص)، فإنّ كتابة الحديث ثابتة الوقوع بين يديه وبأمره وإذنه، وقد خلص العلماء في توجيه ذلك التّعارض إلى أنّ النهي لم يكن عامّا، وكان مؤقتا، وأن النهي كان لسبب؛ وهو توجيه جمهور الصّحابة الكرام (ر) إلى العناية بالقرآن أوّلا، ثمّ جاءت الرخصة العامّة بعد ذلك.

ويمكننا أن نقطع في ذلك بدليلين أوّلهما ما صحّ عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن كان يقول:" كنت أكتب كل شيء أسمعه من رسول الله (ص) أريد حفظه، فنهتني قريش، فقالوا: إنّك تكتب كل شيء تسمعه من رسول الله(ص) ورسول الله(ص) بشرٌ يتكلّم في الغضب والرضا فأمسكت عن الكتاب فذكرت ذلك لرسول الله(ص) فقال: اكتب فوالذي نفسي بيده ما خرج منّي إلا حق."[(26)]

وأما الدليل الثاني؛ فهو ما ذكرته كتب التّراجم والرجال من صحف مأثورة عن بعض الصحابة والتابعين؛ فمن ذلك صحيفة عمر بن الخطاب[(27)]، وصحيفة عليّ بن أبي طالب(ص) المشهورة التي أخرجها لمن سأله "هل خصه النبي(ص) بشيء" فأخرجها وفيها الكلام عن فكاك الأسير، وصحيفة همام بن منبّه عن أبي هريرة المروية في الصحيحين وغيرهما، وصحيفة جابر بن زيد، وصحيفة نافع مولى ابن عمر...وغير ذلك كثير.

(ب)– إن تصنيف الحديث على الأبواب في المصنفات والجوامع مرحلة متطورة متقدمة كثيراً في كتابة الحديث، وقد تم ذلك قبل نهاية القرن الثاني للهجرة بكثير، بل إنه قد تم في أوائله، بين سنة (120–130هـ)، والشاهد عليه أن هناك جملة من هذه الكتب مات مصنفوها في منتصف المائة الثانية، مثل جامع معمر بن راشد (ت154هـ) وجامع سفيان الثوري (ت161هـ) وابن جريج (ت150هـ) وغيرها كثير.

(ج)– إن عملية نقد الأسانيد لم تتأخر كما يعتقد البعض إلى ما بعد القرن الثاني، وإنّما الثابت سؤال الصحابة عن الرجال بُعيد وقوع الفتنة سنة 35 هجرية لحراسة السنّة؛ ففي صحيح مسلم عن ابن سيرين قال:" لم يكونوا يسألون عن الإسناد فلما وقعة الفتنة قالوا: سموا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنّة فيؤخذ حديثهم، ويُنظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم."[(28)]

ثانيا: عناية المحدّثين بالمتن: لقائل أن يقول: لا نجادل في كون المحدّثين قد أبدوا عناية لا نضير لها بأسانيد ما ينقلون من آثار، غير أن هذا الجانب شكليّ فقط، وقد أهملوا ما يدعوه المعاصرون بالنّقد الداخلي، فكثير مما سلم سنده من النقد لا يسلم مم منطق العقول السّليمة، وهي وجهة اعتنى بها المستشرقون في نقد المتون ، وشنّعوا على المحدّثين جمودهم في جانبها. والحق أن القوم ليسوا بأهل علم في الحديث، ولا خبرة لهم بدقيق مباحثه؛ لأنّهم نظروا في موضوع هذا العلم نظرة المستفهم أنه علم وُضع للبحث في أحوال السند والمتن.

ثم لو فتحوا أيّ كتاب في مصطلح القوم لوقفوا على شروطهم في الحكم بصحّة الحديث أو حسنه، ومنها وأن لا يكون الحديث شاذّا ولا معلّلا، ومعلوم عند المحدّثين جواز وقوع كلٍّ من الشذوذ والعلة في السند، أو في المتن، أو فيهما معا. ثمّ إنّ المحدّثين قد قرّروا أنْ لا تلازم بين صحّة السند وصحّة المتن، فقد يصح السند ولا يصح المتن، وقد يصح المتن وسنده ضعيف.

والحق أن الذي عابه المستشرقون على المحدّثين من انعدام وجود ما أسموه بالنقد الداخلي في جهودهم كان أوّل علوم الحديث وجوداً، في عصر الصحابة حينما كان الناس على العدالة لا يكذبون، فكان أحدهم يسأل علماء الصّحابة عما لم يعقله من معانٍ أشكلت

على فكره.

وفي كل الأحوال فإنّ تاريخ الأمّة مليء بمثل ما ادّعاه هؤلاء من الاعتماد على النّقد الداخلي، الذي يهمل نقد السند، وتاريخه معروف في تراث المعتلة الفكري، الذي تمرّسوا في ردّ كثير من الأحاديث المتواترة بالمعقول، لا لشيء إلا لأنها لا توافق ما ألفته عقولهم المحدودة، فهم أولى من هؤلاء بأن يُنسب إليهم هذه المنهج القاصر، وأما المحدّثون فقد كان منهجهم متوازنا وشاملا للوجهتين نقد السند ونقد المتن، أو النقد الداخلي والنقد الخارجي، ولا يصلح الاستغناء بأحدهما عن الآخر.

ثالثا: تجلياتٌ لمفاهيم المصطلحات الحديثة في المُمَارسات القديمة للمحدثين: لقد تجلّت ظاهرة الضّبط عند المتقدّمين من أهل الحديث، في تعاملاتهم تطبيقيا مع النصوص والنقول، قبل جمع تلك القواعد في كتب المصطلح، وهذه بعض تلك المظاهر:

(أ)– اشتراطهم الضبط في المحفوظ والمكتوب معا؛ أي ضبط الصّدر لمن كان معتمدا على حفظه، وضبط الكتاب لمن كان معتمدا في التبليغ على ما كتب، وقد كثر المعتمدون على كتبهم في الرواية، لا لقلّة الحفظ، وإنّما لكثرة ما جمعوا من الأحاديث، ولطول العهد بهم، وتورّعا من أن يقع منهم وهم في حرف أو لفظ فيدخلوا فيمن كذب على النبيّ(ص)، وقال عنه بغير بيّنة.

(ب)– ومن ذلك أنّهم قد عدّوا في طرق التحمّل: المكاتبة، والوَجادة، والمناولة، والقراءة على الشيخ، ولا يخفى أنها تحتاج إلى متن مكتوب، يتوجب التحقق مما كُتب فيه.

(ج)– ومن ذلك انتباه علماء الحديث إلى ما لم ينتبه إليه غيرهم من السابقين أو اللاحقين؛ وهو تخصيصهم الروايات المكتوبة بشروط الحديث الصحيح، وهي أن تجد على المخطوط الحديثيّ تسلسل سنده من راوٍ إلى آخر حتى يبلغ مؤلفه، وتجد عليها إثبات السماعات، وخط المؤلف، أو الشيخ المسمِع، الذي يروي النسخة عن نسخة المؤلف أو عن فرعها.

(د)– ومن ذلك أيضا عملهم بالمعارضة الشفهية والكتابية أو بهما معا، وقد أورد العلماء بعض الآثار المرويّة عن السلف في شأن المقابلة، أَقْدمُها ما رووه بأسانيدهم عن هشام

بن عروة أنّه قال:" قال لي أبي: كتبت؟ قال: قلت نعم. قال: عارضت؟ قلت: لا. قال: لم تكتب."[29] وأسند الخطيب في الكفاية مثل هذا القول إلى القعنبي.[30]

وذكروا أيضا بأسانيدهم عن يحي بن أبي كثير أنّه كان يقول:"من كتب ولم يعارض كان كمن خرج من المخرج ولم يستنج."[31] ونقل الخطيب بسنده عن الأخفش أيضا قوله:" إذا نسخ الكتاب ولم يعارض، ثم نسخ ولم يعارض خرج عجميا."[32]

فعملية المقابلة –إذن– عريقة في تقاليد كتابة الحديث وضبطه عند نقلة الآثار من المسلمين، ترجع –على ما بين أيدينا هنا– إلى عصر التابعين على أقل تقدير.

وعلى ذلك قرّر علماء النّقل ضرورة المقابلة أو المعارضة للتحقّق من صحّة النقل.

(هـ)– ومن ذلك عملهم في إصلاح السقط أو السهو أو اللحن، واستدلالهم بوجود الضّرب والتّخريج في الكتاب على صحته؛ فمن ذلك ما نقله الخطيب البغدادي في جامعه بسنده عن الإمام الشافعي أنّه قال:"إذا رأيت الكتاب فيه إلحاق وإصلاح فاشهد له بالصحّة."[33] وفيه الإشارة إلى تقدّم عمل العلماء بذلك. ونقل الخطيب بسنده عن إبراهيم الحربي أنّه كان يقول:" لزمت أحمد بن حنبل سنتين، فكان إذا خرج يحدثنا يخرج معه محبرة مجلدة بجلد أحمر وقلماً؛ فإذا مر بالسقط في كتابه أصلحه، تورعا أن يأخذ من محبرة أحد شيئا."[34] وممن أُثر عنه فعل ذلك أيضا خلف بن هشام البزار(ت229هـ)، فكان يقول:" قلمي على كتابي من أربعين سنة أصلح فيه."[*34] ونُقل عن أبي زرعة الرازي(ت264هـ) أنّ كان يقول:" أنا أصلح كتابي عن أصحاب الحديث إلى اليوم."[**34]

وقد أنشد الخطيب في ذلك بيتا يرويه لمحمد بن عبد الملك الزيات يصف دفترا:

وأرى وشوما في كتابك لم تدع شكّا لمرتاب ولا لمفكر

وغير هذا كثير يتعذّر استقصاؤه.

وحسبك بيانا لحال السّلف في التحقّق من المرويّات ما رووا في رحلة أحدهم الشهر لأجل التّحقّق والتحرّي في حديث واحد وما قصّة جابر بن عبد الله وسفره إلى الشام في حديث واحد بمستغرب[35]؛ ذلك لأن المسألة عندهم كانت دينا وليست هواية أو حرفة يرتزقون بها.

ويكفي أنّ علم مصطلح الحديث ذاته إنّما وُضعت مسائله قبل استقلاله كعلم، وإنّما كان مقصودهم منه ضبط عملية انتقال النّصوص انتقالا صحيحا من السلف إلى الخلف، فأسّسوا بذلك منهجا فريدا ومُحكما، لتمحيص الروايات، والمستندات الشفهية والمكتوبة على السّواء.

وإليك الآن إلمامة عجلى لأهم مباحث فنّ التحقيق في نقل النصوص وضبطها في كتب مصطلح الحديث من عهد الرامهرمزي إلى عصر ابن الصلاح، أوجزتها في الجدول الآتي:

مجموع مباحث الضبط والتحقيق في أهمّ كتب مصطلح الحديث إلى عصر ابن الصلاح(ت643هـ)، بعضها ظاهر تعلّقه بفنون الضبط والتحقيق، وبعضها الآخر وسائل مهمة لخدمة هذا الفنّ	
الرامهرمزي؛ الحسن بن عبد الرحمن (ت360هـ) – (المحدّث الفاصل بين الراوي والواعي)	
الفصل بين الحديثين بدائرتين	كيفية معالجة الخطأ
الحك والضرب	النّقط والشّكل
التخريج على الحواشي	التبويب والتصنيف
كيفية إصلاح المكرّر	التّصحيفات في المتون وكيفية معالجتها
الحاكم أبو عبد الله النيسابوري (ت405هـ) – (معرفة علوم الحديث)	
التبويب والتصنيف	النظر في أصول المحدّث
التّصحيفات في المتون وكيفية معالجتها	معرفة الألفاظ الغريبة في المتون
معرفة ألقاب المحدثين	زيادات الألفاظ في المتون
ضبط الأسماء والمتشابه	العرض على العالم
الخطيب البغدادي (ت463هـ) – (الكفاية في قوانين الرواية)، و(الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع)	
المقابلة وتصحيح الكتاب وكيفية النسخ من الأصل	تحسين الخط وتجويده
ما يجب ضبطه واحتذاء الأصل فيه	ما يُستحب أن يُبتدأ به في الكتابة من بسملة

	وحمدلة
حكم تغيير عن النبي إلى عن الرسول (ρ)	تقييد الأسماء بالشكل والإعجام لتلافي التصحيف والإيهام
كيفية التعامل مع الخطأ أو التصحيف	وجود الضرب والتخريج في الكتاب علامة على صحته
حكم إصلاح الكتاب بزيادة الحرف الواحد أو بنقصانه	ذكر أخبار بعض من صحّف في الأحاديث، أو في القرآن
إبدال حرف بحرف	المعارضة بالمجلس المكتوب وإتقانه
وجوب إصلاح سقوط الكلمة التي لا بد منها	إصلاح ما أفسد منه زيغُ القلم وطغيانه
حكم إلحاق الاسم المتيقن سقوطه في الإسناد	حكم استدراك من فاته مجلس السماع، وهل تجبره الإجازة
حكم استدراك النقص من كتب أخرى	الرحلة في الحديث إلى البلاد النائية للقاء الحفاظ بها
الموقف مما في الكتاب من غريب اللغة هل يبينه أم لا	فضل الجمع والتصنيف، ومبدأ حركة التأليف والتبويب
حكم رواية من سمع من غير أصله	وصف الطريقتين المتبعتين في تصنيف الروايات
كراهة رواية الشيخ من كتاب الطالب إذا لم يحضر الأصل	ما أثر في تبويب الأحاديث، وترتيب المسانيد
ما يتعلق بذلك من أنواع الأدب	الأسماء والكنى والرجال والتصحيفات
آلات النسخ كالحبر والمحبرة والكاغد والورق	
ابن عبد البر (ت463هـ) – (جامع بيان العلم وفضله)	
معارضة الكتاب أو مقابلته	معارضة الكتاب أو مقابلته
القاضي عياض (ت544هـ) – (الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السّماع)	
التقييد بالكتاب والمقابلة والشّكل والنّقط والضبط	الضّرب والحكّ والشّق والمحو

التخريج والإلحاق للنقص	إصلاح الخطأ وتقويم اللحن والاختلاف في ذلك
التصحيح والتّمريض والتّضبيب	تحري الرواية والمجيء باللفظ
ضبط اختلاف الروايات والعمل في ذلك	
أبو عمرو ابن الصلاح (ت643هـ) – مقدمة ابن الصلاح (معرفة أنواع علوم الحديث)	
ضرورة ضبط الملتبس بالشكل والإعجام، وخاصة الأسماء.	ذكر الخلاف في التعامل مع اللحن أو التحريف.
كراهة التفريق بين لفظ عبد وما أضيف له في سطرين.	معرفة زيادات الثقات وحكمها.
المحافظة على الصلاة والتسليم على رسول الله (ρ)عند ذكره.	حكم تغيير (عن النبي) إلى (عن رسول الله (ρ)أو العكس
مقابلة الكتاب بأصل السماع وكتاب شيخه الذي يرويه عنه وإن كان إجازة.	وجوب التنبيه على ما كان فيه بعض الوهن من الروايات كروايته عن مذاكرة أو حال المذاكرة وغيرها.
كيفية بيان الروايات المختلفة، واختلاف الألفاظ، والزيادات، وهو ما يقابله اليوم مسألة اختلاف النسخ.	الزيادات المبيّنة لما في النّص؛ كبيان نسب أو كنية أو غير ذلك.
ذكر سند الكتاب أوله، وتوثيق مجالس السماع.	معرفة المدرج في الحديث.
كراهية الخط الدقيق.	كيفية سماع الحديث وتحمله وصفة ضبطه.
لا ينبغي أن ينفرد بمصطلحات لا يفهمها غيره.	معرفة المصحّف من أسانيد الأحاديث ومتونها.
الفصل بين كل حديثين بدارة تفصل بينهما.	معرفة الأسماء والكنى.
كيفية تخريج الساقط في الحواشي ويسمي اللّحق.	معرفة كني المعروفين بالأسماء دون الكنى
العناية بالتصحيح والتضبيب والتمريض.	معرفة ألقاب المحدثين ومن يذكر معهم.
الضرب أو الحك أو المَحْو أو غير ذلك.	المؤتلف والمختلف من الأسماء والأنساب وما

	يلتحق بها.
كتابة الرموز والمختصرات.	معرفة المتفق والمفترق من الأسماء والأنساب ونحوها
حكم رواية من قرأ كتابا على شيخ من غير كتابه المقابَل الذي عليه سماعه، بأن استعاره أو اشتراه.	معرفة المبهمات.
إذا وجد الحافظ في كتابه خلاف ما يحفظه، ماذا يقدّم؟	معرفة تواريخ الرواة.
ينظر المواضيع المذكورة في فهارس محتويات وعناوين الأنواع الحديثية للكتب المذكورة	

الخاتمة:

هذه إلمامة عجلى بما أُثر عن سلفنا في مجال ضبط النصوص وتحقيقها، أرجو أن أكون قد وفقت في عرضها، على سعة في الموضوع، وقلّة في الوقت، وإليكم إخواني خلاصة ما سلف ذكره من نتائج:

– لقد تمّت عملية ضبط نصوص القرآن الكريم مبكراً، من الكتابة في عهد النّبي (ص)إلى نسخه في حلّته النهائية في عهد عثمان(ر)، وكل ما بعده كان من قبيل التحسينيات والاحترازات، كالذين قاموا بنقطه وشكله وبيان فواصله وأجزائه، ثمّ احتاطوا له بأن قاموا بتأليف الكتب في بيان دقائق رسمه، وعدد حروفه وكلماته وآياته وسوره وأجزائه، واختلاف قراءاته، وكل صغيرة وكبيرة تتعلّق بضبطه، وقد تجلّى في تلك العمليّة من مظاهر الضّبط أرقى ما يمكن أن يتصوّر؛ مما لا نظير له قي التّاريخ القديم أو الحديث.

– لقد كانت عملية ضبط الكتب في أوّل الأمر عملا احترازيا، يُستعان به احتياطا للسنّة أن يقع فيها وهم، أو يُدخل فيها ما ليس منها، ثمّ زادت العناية بها لكثرة ما جمع من السنّة، تورّعا من المحدّثين أن يؤدوا ما سمعوا بزيادة حرف أو نقصانه، فيقعوا في المحذور.

وعليه يمكنا أن نقرّر بيقين ما يأتي:–

– إن فن تحقيق النصوص وضبطها نشأ عند المسلمين، واكتملت أسسه في الصدر

الأول من تاريخ هذه الأمّة.

– أظهر علماء الحديث النبوي الشريف عناية خاصّة بتطوير تلك الأسس، للوصول بذلك المنهج إلى أعلى درجات الدقّة.

– إنّ كل ما ادّعاه الغربيون من ابتكار في مباحث هذا الفنّ موجود في كتب مصطلح الحديث، وكتب علوم القرآن، وإن كلّ تلك المباحث الموجودة في تلك الكتب، كانت موجودة وجودا واقعيا فيما قبل عصر الاصطلاح، ولأكثرها أصولٌ في الصدر الأول من تاريخ العلوم الإسلامية.

– إن ما فعله ابن الصّلاح –وهو البرزخ بين المتقدمين والمتأخرين من أهل الاصطلاح– هو جَمْعُ مجهودهم، وتلخيصه تلخيصا حسنا، وقد يزيد عليه في بعض المباحث وقد ينقص، مع الإشارة في كثير من المواقع، أو ترك ذلك كعادة المتقدّمين في حرّية التّصرّف فيما اشتهر من نصوص غيرهم، ومن محاسن فعل ابن الصلاح في مقدّمته تلطيفه كثيرا من شدائد عياض في الإلماع، ولم يكن في ذلك متساهلا، وإنّما أورد الأوجه الأخرى التي تركها عياض، ورجّح منها ما يصلح ترجيحه، ويناسب وقت الرواية زمن ابن الصلاح. فما الذي بقي –بعد هذا كلّه– للغربيين ليدّعوه من مباحث هذا العلم...وهو بهذا القدر من العناية والأصالة والكمال عند علماء المسلمين؟!

ربّما هو شيء أغفلنا ذكره من علامات التّرقيم، والفهارس العلمية، وأساليب الطباعة الحديثة، التي ما كان العربي بحاجة إليها يوما ليفهم ما بين يديه، إلا حين فترت الهمم، وانحطّت الأذواق، وقلّ الفهم، فاحتاج الكبير إلى ما يحتاج إليه الصّغير من وسائل الإيضاح، والفصل بين المعاني، وليس ذلك من شأن من تقدّم من علماء هذه الأمّة.

لقد ظلّ أولئك قرونا طوالا يقرءون الكتب الطوال ويروونها لتلامذتهم دون حاجة إلى فاصلة أو نقطة، وهذا يثبت كون هذه المستحدثات لا تخرج عن مرتبة التحسينيات، ولسنا ههنا بصدد ازدراء ما أتى به العصر الحديث من جديد، فإنّ للحداثة مبتكراتها ومحاسنها، ولكننا بصدد إحقاق حقٍّ، وردّ افتراء انتشر في بيئتنا واستشرى، وأكثر النّاس يردّد تلك المقالة الظالمة دون علمٍ بخلفيّاتها الهدّامة، فقد كان هذا المنهج صمام الأمان لوصول تعاليم

الدين الإسلامي الحنيف إلينا.

الهوامش:

[1] أخرجه البخاري في صحيحه في باب خيركم من تعلّم القرآن وعلّمه من حديث عثمان (ر). صحيح البخاري: دار ابن كثير، اليمامة/ بيروت، ط3/ 1407–1987، تحقيق د. مصطفى ديب البغا: 1919/4.

[2] أخرجه مسلم في صحيحه في باب فضل الماهر بالقرآن والذي يتتعتع فيه عن عائشة(رضي الله عنها). صحيح مسلم: 549/1، برقم (798)، دار إحياء التراث العربي/ بيروت، تحقيق محمَّد فؤاد عبد الباقي، وأخرجه البخاري في صحيحه معلّقا في باب قول النبي (ρ) الماهر بالقرآن مع السّفرة الكرام البررة وزينوا أصواتكم بالقرآن، صحيح البخاري: 2743/6.

[3] أخرجه الترمذي في جامعه عن عبد الله بن عمرو، وقال: هذا حديث حسن صحيح: جامع الترمذي: 5/ 177، برقم(2914). وهو في مسند الإمام أحمد بن حنبل، أحمد بن حنبل؛ أبو عبدالله الشيباني(164–241): مؤسسة قرطبة/ مصر: 192/2، برقم(6799).

[4] أخرجه الترمذي في جامعه عن ابن مسعود في باب ما جاء فيمن قرأ حرفا من القرآن ما له من الأجر، وقال: هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه...: الجامع الصحيح، أبو عيسى محمَّد بن عيسى بن سورة الترمذي. تحقيق كمال يوسف الحوت. دار الكتب العلمية / بيروت – لبنان. ط (1) / 1408هـ – 1987م: 175/5برقم(2910).

[5] أخرجه البخاري في صحيحه عن عبد الله بن عمرو في باب ما ذكر عن بني إسرائيل: صحيح البخاري 1275/2، برقم(3274).

[6] أخرجه البخاري في صحيحه عن أبي بكرة في باب قول النبي (ρ) لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض. المصدر نفسه: 2593/6 برقم(6667).

[7] أخرجه البخاري في صحيحه معلّقا في باب العلم قبل القول والعمل. المصدر نفسه: 37/1، وأبو داود في سننه عن أبي الدرداء في باب الحث على طلب العلم. سنن أبي داود، سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني الأزدي(202–275)، تحقيق محمَّد محيي الدين عبد الحميد: دار الفكر/ دمشق: 317/3 برقم (3641).

[8] أخرجه البخاري في صحيحه عن الزبير بن العوام في باب إثم من كذب على النبي(ص). المصدر نفسه: 52/1 برقم (108)، ومسلم في صحيحه عن أبي هريرة، في باب تغليظ الكذب على رسول الله(ص). صحيح مسلم: 10/1 برقم(3).

[9] أخرجه الترمذي في جامعه عن المغيرة بن شعبة في باب ما جاء فيمن روى حديثا وهو يرى أنّه كذب وقال بأنه حديث حسن صحيح. جامع الترمذي: 36/5 برقم(2662).

[10] العسب: جمع عسيب، وهو جريد النخل بعد تجريده من الخوص، يكتب على الطرف العريض منه. ينظر لسان العرب، ابن منظور جمال الدين مُحَمَّد بن مكرم الأنصاري. الدار المصرية للتأليف والترجمة: 599/1. اللِّخاف: حجارة بيض عريضة رقاق. ينظر لسان العرب 28/8، و315/9. الرقاع: جمع رقعة وتكون من الجلد أو من الورق. ينظر مختار الصحاح106/1. الأقتاب: جمع قتب، وهو الخشب الذي يوضع على ظهر البعير ليركب عليه. ينظر لسان العرب660/1–661. الكرانيف: جمع كرنافة، وهي أصول سعف النخل الغليظ الملتزق بجذوعها. ينظر لسان العرب297/9. الأكتاف: جمع كتف، وهو العظم الذي للبعير أو الشاة، كانوا إذا جف كتبوا عليه.

[11] البرهان في علوم القرآن، مُحَمَّد بن بهادر بن عبد الله الزركشي أبو عبد الله(و745–ت794)، تحقيق مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم: دار المعرفة/ بيروت، 1391هـ: 234/1–235.

[12] صحيح البخاري في باب جمع القرآن: 1907/4، و1720/4، وينظر المصدر نفسه:233/1–234.

[13] المصدر نفسه:236/1.

[14] المصدر نفسه:235/1.

[15] المصدر نفسه:235/1–236.

[16] تفسير القرآن العظيم، ابن كثير أبو الفداء، تح: سامي بن مُحَمَّد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط2/ 1420هـ – 1999 م: 1/ 378.

[17] البرهان في علوم القرآن، بدر الدين مُحَمَّد بن عبد الله الزركشي، تح: مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، ط1/ 1376 هـ– 1957م: 1/ 235.

[18] ينظر أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني، المحكم في نقط المصاحف: دار الفكر/دمشق، ط1407/2هـ، تحقيق د. عزة حسن: ص1.

[19] المصدر نفسه: ص2. [*19] ينظر المصدر نفسه: ص5–6.

[20] المحكم في نقط المصاحف ص: 6. (20*) المصدر نفسه: ص 6. (20**) المصدر نفسه، ص6. (20***) ينظر المصدر نفسه: ص4 وص6–7.
(20****) المصدر نفسه: ص7. (20*****) المصدر نفسه: ص2–3.

[21] المحكم في نقط المصاحف: ص2–3.

[22] أخرجه الإمام أحمد بن حنبل عن ابن عباس في المسند: 275/1 برقم(برقم2494)، و325/1برقم (3001). قال الهيثمي: ورجال أحمد رجال الصحيح. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، الحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، بتحرير الحافظين الجليلين العراقي وابن حجر. دار الكتاب العربي، بيروت / لبنان. ط2 / 1967م: 288/9.

[23] أخرجه البخاري في صحيحه عن عائشة (رضي الله عنها) في باب كيف بدأ الوحي..صحيح البخاري: 4/1.

[24] أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط عن زيد بن ثابت: 257/2برقم(1913)، قال الهيثمي: "رجاله موثوقون إلا أنّ فيه (وجدت في كتاب خالي) فهو وجادة." مجمع الزوائد: 152/1.

[25] البغوي، شرح السّنة: 525/4–526.

[26] أخرجه الإمام أحمد في مسند عبد الله بن عمرو من مسنده(6510): 192/2، وأبو داود في سننه، في باب كتاب العلم(3646): 318/3، والحاكم في مستدركه على الصحيحين(359): 187/1، وغيرهم؛ كلهم عن عبد الله بن عمرو.

[27] وجدها عبد الله بن عمر في قائم سيف أبيه وفيها: ليس فيما دون خمس من إبل صدقة. ينظر الكفاية في علم الرواية، أحمد بن علي بن ثابت البغدادي، المكتبة العلمية/ المدينة المنوّرة، تحقيق إبراهيم المدني:ص354.

[28] أخرجه مسلم في صحيحه في أول باب بيان أن الإسناد من الدين. صحيح مسلم:15/1.

[29] أخرجه ابن أبي شيبة في مصنّفه عن إسماعيل بن عيّاش؛ أبو بكر؛ عبد الله بن مُحَمَّد بن أبي شيبة الكوفي(ت235هـ)، مصنف ابن أبي شيبة: 337/5، مكتبة الرشيد/ الرياض، ط1/ 1409، تحقيق كمال يوسف الحوت، وأخرجه الرامهرمزي في المحدث الفاصل، دار الفكر/ بيروت، ط1404/3، تحقيق د. مُحَمَّد عجاج الخطيب: ص544، والخطيب البغدادي في الكفاية ص: 237، وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله، تحقيق أبي الأشبال الزهيري: دار ابن الجوزي/السعودية، ط1419/1–1998: 336/1 بقريب من هذا اللفظ.

[30] ذكر عن أبي مُحَّد افلح بن بسام قوله:" كنت عند القعنبي، فكتبت عنه، فقال لي: كتبتَ؟ قلت: نعم. قال: عارضت؟ قلت:لا. قال:لم تصنع شيئا." الكفاية ص: **237**.

[31] أخرجه الرامهرمزي في المحدث الفاصل: ص**544** بهذا اللفظ، والخطيب في الكفاية: ص**237**، وابن عبد البر في جامعه **337/1**؛ كلاهما بقريب من هذا اللفظ، وكلهم أخرجه عن أبان بن سعيد العطار، وقد نسبه ابن الصلاح القول بمثله للإمام الشافعي انظر مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث، الإمام أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، تحقيق: أبو عبد الرحمن صلاح بن مُحَّد عويضة: ط**1416/1**، دار الكتب العلمية/ بيروت: ص**125**.

[32] الكفاية: ص**237–238**.

[33] الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، الخطيب البغدادي، مكتبة المعارف/ الرياض، ط:**1403**، تحقيق: د. محمود الطحان: **279/1**.

[34] الكفاية: ص**251**. [(*34)] المصدر نفسه: ص**251**. [(**34)] المصدر نفسه: ص**251**.

[35] روى الخطيب بسنده عن جابر بن عبد الله قال بلغني حديث عن رسول الله (ر) لم اسمعه فابتعت بعيرا فشددت رحلي وسرت شهرا حتى قدمت الشام فأتيت عبد الله بن أنيس فقلت للبواب قل له جابر على الباب فأتاه فقال جابر ابن عبد الله فأتاني فقال لي فقلت نعم فرجع فأخبره فقام يطأ ثوبه حتى لقيني فاعتنقني واعتنقته فقلت حديث بلغني عنك سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم في القصاص لم أسمعه فحسبت أن تموت أو أموت قبل أن اسمعه فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يحشر الله تعالى العباد أو قال الناس عراة غرلا بهما ..." الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: (225/2)